



التقرير الختامي

ورشة عمل حول

" معايير العمل العربية والمفاوضة الجماعية "

نواكشوط ، 19 - 21 نوفمبر 2018

تقديم

استجابة لطلب وزارة الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الإدارة بالجمهورية الاسلامية الموريتانية ، عقدت منظمة العمل العربية (ادارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل، المركز العربي لادارة العمل والتشغيل بتونس) ورشة عمل تدريبية حول " معايير العمل العربية والمفاوضة الجماعية " خلال الفترة من 19 - 21 نوفمبر 2018 ، وذلك استكمالاً لجهود المنظمة في تقديم الدعم الفني لأطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية بهدف تكوين كوادر عربية متخصصة في كافة قضايا العمل والعمال .

الافتتاح :

عقدت ورشة العمل برعاية كريمة من معالي السيد / سيدنا عالي ولد محمد خونا وزير الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الادارة ، واشتمل حفل الافتتاح على كلمات لمنظمة العمل العربية ألقاها السيد / رابح مقديش - مدير المركز العربي لادارة العمل والتشغيل بتونس ، وكلمة وزارة الوظيفة العمومية ألقاها سعادة السيد / أحمد ولد محمد محمود ولد الديه - أمين عام الوزارة ، كما حضر الافتتاح السيدة / خديجة بوكا - الامين العام لوزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وسعادة السيد / تل أسمان - الامين العام لوزارة البترول والمعادن والطاقة ، والدكتور / مصطفى الغزواني - مدير المكتب الوطني لطب الشغل .

شارك في أعمال هذه الدورة 40 متدرباً من أطراف الانتاج الثلاثة في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، وقد تم خلالها عقد جلسات عمل تناولت المجالات التالية :

أولاً : معايير العمل العربية :

تم التعريف بمعايير العمل العربية وأهميتها وأهدافها كما تم اطلاع المتدربين على مراحل إصدار إتفاقيات وتوصيات العمل العربية ودور كل من طرف من أطراف الانتاج في كل مرحلة من المراحل، كذلك آليات المنظمة للإشراف ومتابعة الدول لمدى وفائها بالتزاماتها تجاه اتفاقيات العمل العربية المصادق وغير المصادق عليها ، ومن خلال أوراق العمل التي أعدها الخبراء الوطنيون من موريتانيا، تم الوقوف على الصعوبات التي تواجهها الجمهورية الاسلامية الموريتانية في التصديق على اتفاقيات العمل العربية وعلى رأسها ضعف التكوين المهني للكوادر العاملة في مجال المعايير ضمن هيكل الوزارة ، وفي هذا الاطار نقترح عقد دورة تدريبية مكثفة في مكتب العمل العربي يدعى إليها المختص بمعايير العمل العربية في موريتانيا أو ضمن مجموعة دول تحتاج إلى الدعم الفني في هذا المجال

بحيث يتم تحضير مادة تدريبية متكاملة حول الموضوع ويتم التدريب عن طريق ادارة الحماية الاجتماعية بالمنظمة .

وباستعراض مواد قانون العمل الموريتاني ومدى موافقته مع احكام اتفاقيات العمل العربية ، تم دعوة وزارة الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الادرة لاعداد دراسة قانونية حول اتفاقيات العمل ارقام (17 / 15 / 5) ورفعها للسلطة المختصة بالتصديق كون تلك الاتفاقيات قريبة من التشريع الموريتاني وبالتالي يسهل التصديق عليها .

ثانياً : المفاوضة الجماعية :

تم اطلاع المتدربين على معايير العمل العربية والدولية في مجال المفاوضة الجماعية وما تتميز به المعايير العربية في هذا المجال ، ثم عقدت جلسات حوارية موسعة لاطراف الانتاج الثلاثة لمناقشة واقع المفاوضة الجماعية في موريتانيا ودور اطراف الانتاج حيث تم الحوار حول العقبات ووسائل التغلب عليها بتفعيل الحوار بين الشركاء الاجتماعيين ، وفي هذا الإطار أعرب ممثلو أطراف الإنتاج عن حاجتهم إلى دورات تدريبية حول آليات تسوية المنازعات العمالية .

ثم أقيمت جلسة تطبيقية حول تقنيات التفاوض الجماعي تم خلالها التدريب على دليل المفاوضة الجماعية الذي اشتمل على ما يحتاجه الاطراف لعقد عمليه تفاوض جماعي ناجحة ، ثم تم تقسيم المشاركين إلى 3 مجموعات تمثل أطراف الانتاج الثلاثة وعقدت الجلسه لمحاكاة حوار ثلاثي على المستوى الوطني حول رفع الحد الأدنى للأجور .

على هامش أعمال الورشة تم عقد اجتماع مع المعني باعداد الردود الخاصة باتفاقيات العمل العربية والتواصل مع مكتب العمل العربي ، وإطلاعه على نماذج التقارير المحدثة ، وقام السيد / محمد كشو - عضو لجنة الخبراء القانونيين بالاجابة على استفساراته بشأن نماذج المتابعة المطلوبة من الجمهورية الاسلامية الموريتانية لهذا العام .

وفي الختام أشاد المشاركون بمستوى الدورة التدريبية ومدى الفائدة التي تحققت لهم خلال مشاركتهم فيها ، وأعربت وزارة الوظيفة العمومية عن رغبتها في عقد دورة تدريبية لمفتشي العمل تشمل التدريب على كافة مجالات التفتيش القانونية والاجرائية والتفتيش على الصحة والسلامة المهنية .

وفي نهاية الجلسة الختامية وزعت شهادات تدريب معتمدة من منظمة العمل العربية .

نواكشوط في 21 نوفمبر 2018